



العلاقات التركية السوفيتية (1945-1923)

م.د. عباس محمد جميل الاغا¹، فاطمة حمدان عبادي²

¹ مديرية العامة لتربية نينوى – العراق

² كلية الاداب /جامعة الكوفة – العراق

abassmohmmmedaghs@gmail.com

ملخص. تحظى الدراسات التاريخية التركية اهمية كبيرة للموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا بين دول العالم ولتحكمها بالمضائق التي تمثل الطريق ذات الالهمية الاستراتيجية للتجارة الدولية مما جعلها محط انظار الدول الاوربية لاسيما الاتحاد السوفيتي اذ ان العلاقات بين الطرفين لم تكن على وتيرة واحدة فتارة يتخللها العداء والتوتر وهذا ما لاحظناه في بداية العلاقات وخاصة قبل قيام الجمهورية التركية والنتاج من الأطماع الروسية في الحصول على موطن قدم في البحر الأسود الواقع تحت سيطرة العثمانيين، لذلك يمكن القول أن العلاقات بين الجانبين لم تتخذ صفة واحدة وإنما صفات مختلفة وحسب كل مرحلة تاريخية تمر بها.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الاتحاد السوفيتي، البحر الاسود، عصمت اينونو، مصطفى كمال أتاتورك.

Abstract. Turkish historical studies are of great importance to Turkey's geographical position among the countries of the world and its control of the straits that represent the route of strategic importance of international trade, making it the focus of the attention of European countries, particularly Russia. As relations between the two parties



were not at the same pace, punctuated by hostility and tension, This was seen at the beginning of relations, especially before the Republic of Turkey and Russian ambitions to gain a foothold in the Ottoman-controlled Black Sea, It can therefore be said that relations between the two sides have not taken a single quality, but only different qualities at each historical stage.

Keywords: Turkey, Soviet Union, Black Sea, Ismat Inono, Mustafa Kamal Atatürk

المقدمة

تحتل الدراسات التاريخية التركية أهمية كبيرة للموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا بين دول العالم ولتحكمها بالمضائق التي تمثل الطريق ذات الأهمية الاستراتيجية للتجارة الدولية مما جعلها محط انظار الدول الغربية ومن هذا المنطلق ولما تحمله موضوعات العلاقات الدولية من متعة وفائدة للتعرف على الدوافع الكامنة وراء تلك المواقف التي تتخذها الدول الأوربية في علاقاتها مع تركيا ولهذا جاء اختيارنا لهذا الموضوع للغوص في بحر هذه العلاقات وما آلت اليه من تطورات خلال هذه المدة من ١٩٢٣ والذي يصادف قيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال اتاتورك وانتهاء بعام ١٩٤٥ والذي يمثل نهاية الحرب العالمية الثانية، والاسباب التي ادت الى قيام هذه العلاقات وانعكاسها على الوضع العام التركي السياسي والاقتصادي.

اقتضى المنهج تقسيم الدراسة المعنونة بـ (العلاقات التركية - السوفيتية ١٩٢٣ - ١٩٤٥) الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تضمنت ابرز النتائج التي توصل اليها الباحثان.

جاء المبحث الأول بعنوان (العلاقات التركية - السوفيتية ١٩٢٣ - ١٩٣٩)، بينما حمل المبحث الثاني عنوان (الحرب العالمية الثانية واثرها على العلاقات التركية - السوفيتية حتى عام ١٩٤٥)، في حين ارتأى الباحثان ان يكون المبحث الثالث للتطرق الى العلاقات الاقتصادية بين الدولتين كانت بازدهار وتوقفت عند هذا الحد خاصة وان العلاقات بين الطرفين قد تلاشت في سنوات الحرب العالمية الثانية لميل الاتراك الى جانب الالمان والبريطانيين.

اعتمد الباحثان على مجموعة من المصادر والمراجع، يأتي في مقدمتها الرسائل والاطاريح الجامعية واهمها رسالة حنا عزو بهنان، (التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩ - ١٩٢٣)، وكذلك كان للكتب العربية والمعرّبة جزءاً لا يتجزأ من هذا البحث بمعلوماتها القيمة والتي اغنت البحث واهمها: مجموعة



من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، وكتاب احمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الدولية، وغيرها من الكتب المتنوعة التي كان لها اثر كبير في اكمال البحث.

كما واعتمد الباحثان وبشكل كبير على البحوث المنشورة ومنها بحث حنا عزو بهنان ((العلاقات التركية السوفيتية)) فكان له الحيز الأكبر في صفحات البحث لاهميته والمعلومات القيمة الذي يحتويه، الى جانب بحث جمال كمال اسماعيل (موقف تركيا من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥) والذي افاد الباحثان بالمبحث الثاني بشكل كبير، وكذلك بحث نديم خليل محمد (سياسة تركيا الخارجية ١٩١٨ - ١٩٣٩) وايضا كان له اثر كبير في اعداد هذا البحث.

1. المبحث الاول: العلاقات التركية - السوفيتية ١٩٢٣ - ١٩٣٩

ان العلاقات بين الدولتين العثمانية وروسيا القيصرية قد تميزت ومنذ وقت مبكر بطابع العداء والتوتر، والنابع من الموقع الجغرافي لروسيا المشرف على البحار وهذا ما جعلها متجمدة معظم السنة واثرا بالتالي على سير حركة نشاطها التجاري من جهة، وسيطرة الدولة العثمانية على البحر الأسود، الأمر الذي دفع الروس للسيطرة على المياه الدافئة الواقعة تحت سيطرة وتحكم العثمانيين، لذلك حاول الروس التوسع والخروج من سياسة العزلة من خلال سيطرتها على البحر الاسود ومضيق البسفور والدرنديل المهمان لها ومن ثم محاولتها للوصول على المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط (بهنان، 2007: 2).

واستمرت المحاولات الدولية للسيطرة على المضائق العثمانية وكذلك استمرار حالات التوتر بين الطرفين حتى نشوب الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، عندما اعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي سazonov في تقريره عن المضائق واهم ما جاء فيه ((سينبغي لنا أن نفرض سيطرتنا على المضيقين لنؤمن لانفسنا منفذاً الى البحر المتوسط، اما احتلال البسفور دون النيل فيتيح لنا حماية مصالحنا في منطقة البحر الاسود))

(الحاج، 1947: 27)، وقد دفعت الروس بعض النتائج والمكاسب على حساب العثمانيين وخاصة بعد هزيمة العثمانيين في الحرب والشروط القاسية التي فرضت عليها من قبل دول الوفاق بموجب هدنة مودرس (Mudros) (بهنان، 1989: 20-21).

وبدأت صفحة جديدة في العلاقات بين الجانبين السوفيت والحركة الوطنية (الحركة الكمالية) التركية بقيادة مصطفى كمال باشا (باشا، 2009: 12-13)، حينما أرسل كتاباً إلى موسكو عام ١٩٢٠م وهو يطلب فيه من لينين Lenin (الكبالي، د.ت: 603-604)، تقديم العون والمساعدة إلى تركيا من أجل



مواجهة القوى التي تحاول التدخل بالبلاد (المنوفي، 1971: 115)، وبالفعل فقد عقدت معاهدة بين الطرفين في ١٦ آذار ١٩٢١م، ولهذه المعاهدة أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، فقد أعيدت لها المقاطعات التي خسرتها سابقاً والمتمثلة بقارص وأردهان وأودتوين (محمد، 2012: 6).

كما وتكمن أهمية هذه المعاهدة بأنها وضعت أسس عهد جديد من العلاقات بين الحركة الكمالية والتي نجحت بطرد قوات الإحتلال من البلاد وانشأت دولة تركيا الحديثة على أنقاض الدولة العثمانية والإتحاد السوفيتي على المستويين السياسي والإقتصادي (ISC، 2019).

كما وحصلت حكومة أنقرة على الإعتراف الدولي بعقد معاهدة قارص في ١٣ تشرين الأول ١٩٢١م مع جمهوريات ارمينيا واذربجان وجورجيا السوفيتية وبمشاركة روسيا السوفيتية، وتألقت هذه المعاهدة من عشرين مادة وثلاثة ملاحق، وجاءت مشابهة في محتواها لمعاهدة الأخوة والصداقة في ١٦ آذار ١٩٢١م، وتكمن أهميتها أنها رسخت علاقات حسن الجوار بين هذه الجمهوريات وتركيا وروسيا السوفيتية وأمنت السلام فيما بينهم، وعززت الثقة بين الأتراك والسوفيت (الجنابي، 2010: 41).

إلا أن مؤتمر لوزان (السامرائي، 2018: 359-360)، قد مثل تحولاً ملحوظاً في اتجاه السياسة الخارجية التركية تجاه الإتحاد السوفيتي، فعندها أخذت تركيا بالإبتعاد عن الروس والتوجه نحو الدول الغربية ولا سيما بريطانيا، فقد ألتقت تركيا مع بريطانيا لطبع فرصة من أجل العلاقات بين البلدين، فضلاً عن المكاسب الإقليمية التي حصلت عليها في إقرار السيادة التركية عن اسطنبول وأدرنه وتراقيا (محمد، 2012: 9)، وبرز هذا العداء ضد الإتحاد السوفيتي بهذا المؤتمر وانعكس بشكل كبير على النظام الذي أقره المؤتمر للمضايقات وثار فيه إلى حرية المرور في أوقات السلم و الحرب للسفن البخارية والحربية (أوغلو، 2010: 92).

ومن جانب آخر فقد شكلت قضية المضايقات ذات الأهمية الكبيرة للروس وتركيا عاملاً في تعزيز علاقاتهما، وقد دفعت الظروف الداخلية والدولية لكل من روسيا وتركيا أن يحتاج أحدهما الآخر وأن ينتهجا سياسة ترمي إلى التقارب والتضامن، وهذا التضامن الذي دفع الروس إلى هضم موقف الأتراك المتخاذل في مؤتمر لوزان اتجاه قضية المضايقات، خاصة وأن قرارات مؤتمر لوزان كانت مناهضة لمصلحة الإتحاد السوفيتي، وهذا ما يجعل من السهل قيام الأساطيل الحربية بتهديد السواحل السوفيتية على البحر الأسود، ولهذا كانت مبررات السوفيت في غلق المضايقات أمام السفن الحربية (محمد، 2012: 10)، لذلك سعى الأتراك بأن موقفهم في مؤتمر لوزان قد أساء للسوفيت لذا أخذوا يعملون جاهدين لإزالة الإنطباع السيء الذي ولده موقفهم في المؤتمر لدى السوفيت، وعلى أثر ذلك ظل كلاً من تركيا والإتحاد



السوفيتي يسعان إلى تغيير النظام الذي أقره المؤتمر ويترقبان أي فرصة تسنح لتحقيق ذلك (الجنابي، 2010: 73).

شكلت مشكلة الموصل (حسين، 1977: 176)، الخطوة التي ساعدت على توطيد علاقة الصداقة بينها، فأخذ الإتحاد السوفيتي بتأييد المطالب التركية في مجلس عصبة الأمم ضد بريطانيا (عبد القادر، 1955: 497).

وبعد أن حسمت مشكلة الموصل، وقع الإتحاد السوفيتي معاهدة مع الجمهورية التركية في ١٧ كانون الأول ١٩٢٥م عرفت بمعاهدة الصداقة والحياد، والتي التزم بموجبها الطرفان بالإحجام عن أي هجوم من أحدهما على الآخر وبحل جميع القضايا للتنازع عليها عن طريق المفاوضات أو مساعدة عصبة الأمم (السوفيت، 2007: 138).

كما وتضمنت المعاهدة ثلاث مواد، نصت الأولى على التزام الدولتين جانب الحياد في حالة تعرض أحدهما إلى هجوم من قبل دولة ثالثة، في حين أكدت الثانية على عدم دخول أي منهما في تحالف أو عقد اتفاقية سياسة موجهة ضد الطرف الآخر، بينما تقرر بموجب المادة الثالثة أن تكون تلك المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد وأن تدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها مباشرة (بهنان، 2007: 4).

وأكد جيجرين *jigreen* وزير الخارجية السوفيتية أهمية هذه المعاهدة للإتحاد السوفيتي بقوله: (إن المعاهد الموقعة مع تركيا في باريس حول الحياد وعدم الإعتداء وعدم الإشتراك في الأحلاف المعادية تمثل انموذجاً للسياسات السلمية والعلاقات الودية)، كما وقال (أن معاهدتنا هذه قدمت لتركيا امكانات العلاقات مع الدول التي تهددها) (الجنابي، 2010: 159)، لذلك شهدت العلاقات بين الطرفين تحسناً ملحوظاً بعد إبرام معاهدة ١٩٢٥م، وظهر هذا واضحاً من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين وبأعلى المستويات ففي تشرين الثاني ١٩٢٦م التقى وزير الخارجية التركية توفيق رشدي بأراس بنظيره السوفيتي، وتباحث الطرفان إمكانية انضمام تركيا إلى عصبة الأمم بالرغم من أن الإتحاد السوفيتي قد حاول جاهداً منع إنضمام تركيا إلى تلك العصبة على اعتبار أنها كانت تسيطر عليها القوى الغربية، كما وتوصل الطرفان في آذار ١٩٢٨م إلى إتفاقية بشأن التحقيق في النزاعات الحدودية وشوبتها بين الدولتين (بهنان، 2007: 6).

كما ووقت إتفاقيات أخرى بين الطرفين في (١٦ آب ١٩٢٨) ومنها: اتفاقية حول طريقة بحث وحل النزاعات التي تقوم على الحدود، وتكونت الإتفاقية من (٨) مواد، أشارت احد موادها إلى الكيفية التي



يتم من خلالها الفصل في النزاعات الحدودية عن طريق تشكيل لجنة تتألف من مخولين عن السلطات الحدودية لدراسة وتسوية الحوادث والنزاعات الحدودية الثانوية وكذلك الإتفاقية الخاصة بعبور المواطنين للمنطقة الحدودية التركية السوفيتية والتي وقعت في أنقرة في ٦ آب ١٩٢٨م، وتألفت من (١٦) مادة، وأشارت إلى حق المواطنين في المقاطعات المجاورة للجمهورية السوفيتية والجمهورية التركية والسكانين بشكل دائم على التمتع بإمتياز عبور الحدود القائمة بين الدولتين، فضلاً عن تقديم المساعدات أو المشورة الفنية مع الأطباء أو التجارة وضمن حدود معاهدة البقارة وكذلك تقديم المساعدة في حالة الكوارث كالحرائق والفيضانات (الجنابي، 2010: 301-303).

أن العلاقات الودية بين البلدين لم تتوقف عند هذا الحد بل شهد عام ١٩٢٨م وتحديداً في (١٩ آذار) بتوجيه دعوة لتركيا لتكون ممثلة في اللجنة التحضيرية لنزع السلاح، وكان للاتحاد السوفيتي الفضل في هذه الدعوة من خلال الجهود التي بذلها لمشاركة تركيا في هذه المؤتمرات وذلك تعزيزاً للسلام (محمد، 2012: 16)، إلا أنه سرعان ما ظهر الخلاف في هذا المؤتمر بين الطرفين حول المشروع السوفيتي لنزع السلاح فقد اتصف الموقف التركي بالتناقض، وأعلن رئيس الوفد التركي بأنه غير عازم على إسناد المشروع السوفيتي والسبب في ذلك وحسب قوله: ((أنهم في تركيا يناضلون ضد المسالمة ولهذا فإنه لا يمكن أن يظهر في المؤتمرات مسالماً ومع هذا فإذا كان من الضروري ارتداء رداء المسالمة فإنه مستعد لأن يقترح على لجنة نزع السلاح إنشاء ولايات متحدة للدول المتحضرة))، كما وأعلن أنه سيرفض وسيصوت ضد فكرة نزع السلاح الشامل الذي قدمه الممثل عن الجانب السوفيتي في المؤتمر لتقنيوف، هذا الأمر الذي أثار القلق السوفيتي ودفعها إلى محاولة تبديد القلق من خلال اللقاء الذي تم بين السفير التركي في موسكو وبين جيجرين في ١٠ نيسان ١٩٢٨م حيث أعلن السفير أن الهدف الأساسي من زيارته كان تأكيد صداقتنا الثابتة (الجنابي، 2010: 16).

إلا أن هذا القلق لم يستمر طويلاً فسرعان ما أعلنت تركيا عن تأييدها لبروتوكول لتقنيوف والخاص بالتطبيق العملي الفوري لميثاق كيللوغ - بريان القاضي برفض الحرب كأسلوب للسياسة بين أقطار العالم وقد وقع هذا البروتوكول في موسكو في 9 شباط ١٩٢٩م، فقامت تركيا بالإنضمام إليه في 1 نيسان ١٩٢٩م (محمد، 2012: 17؛ Gurel، 2019).

على هذا الأساس استمرت الزيارات المتداولة بين الدولتين، فقد لقيت الزيارة التي قام بها عصمت اينونو (بهنان، 2007: 12)، رئيس الوزراء التركي في ايار عام ١٩٣٢م إلى موسكو وبناءً على دعوة من قبل الحكومة السوفيتية ترحيباً حاراً، وأثناء المفاوضات بين الجانبين تطرقوا إلى العلاقات السياسية



المتطورة بين دولتيهما والمؤتمرات التي عقدتها عصبة الأمم بشأن الحد من التسلح والموقف السوفيتي المساند لتركيا في إعادة النظر في معاهدة لوزان بشأن المضائق التركية، إلى جانب ما تم التوصل إليه من تقديم تسهيلات مالية سوفيتية لتركيا (طه، 2006: 8-10)، وعلى الرغم من ذلك فإن تركيا اخذت تتوحد إلى الغرب وتميل إليهم ومن بينهم بريطانيا، وأبرز دليل على ذلك أنها أصبحت عضواً في عصبة الأمم في تموز عام ١٩٣٢ (النجار، 1953: 649).

ومع أن علاقات الصداقة بين الدولتين قد بقي محافظاً عليها حتى عام ١٩٣٥م، إلا أنها تراجعت وبشكل تدريجي بعد هذا التاريخ، والسبب في ذلك أن الإتحاد السوفيتي لم يعد يؤيد الإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال للحد من الدعاية الشيوعية في تركيا، وكذلك أن الإتحاد السوفيتي لم يتحمس للتقارب الذي حصل بين تركيا والدول الغربية ولا سيما بريطانيا (بهنان، 2007: 14).

في الوقت نفسه شهد عام ١٩٣٦م تطوراً مهماً تمثل بتوجيه الحكومة التركية مذكرة ي ١١ نيسان ١٩٣٦ إلى كل الدول المشاركة في مؤتمر لوزان ومن بينهم: (الإتحاد السوفيتي، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، رومانيا اليونان يوغلافيا) للبدء بمفاوضات لعقد ميثاق جديد حول نظام المضائق، وقد كان السوفيت أول من استجاب لهذه المذكرة بمذكرة أرسلها في ١٦ نيسان ١٩٣٦ ووردت موافقة بقية الدول أيضاً (محمد، 2010: 18)، وقد افتتح المؤتمر الدولي حول قضية نظام المضائق في ٢٢ حزيران ١٩٣٦م في مونترو (سويسرا)، وعندها طرح الوفد التركي في الجلسة مشروع ميثاق جديد يخضع بموجبه مرور السفن الحربية من المضائق سواء العائدة لها لدول البحر الأسود أو للدول الأخرى غير الواقعة على هذا البحر، بالمقابل من ذلك فقد كان هناك مشروع بريطاني يكمن في إقرار المساواة بين السفن الحربية العائدة للدول الواقعة على البحر الأسود وغير الواقعة وكانت بريطانيا تهدف من وراء مشروعها هذا هو تجريد الإتحاد السوفيتي من الحق في إمرار سفنه الحربية الكبيرة، وعندها حذر الوفد السوفيتي في المؤتمر من أن الإتحاد السوفيتي لن يوقع أبداً على الميثاق الجديد إذا تضمن موضوعات غير مقبولة بالنسبة له (السوفيت، 2007: 215).

انتهى المؤتمر بالتوقيع على ميثاق مونترو في ٢٠ تموز ١٩٣٦م، وحصلت فيها تركيا والإتحاد السوفيتي على معانٍ كبيرة، فكانت مكاسب السوفيت تتضمن انقاص الحد الأعلى للحمولة المسموح بها في البحر الأسود للدول البعيدة عنه، كما وأعطيت تركيا الحق حينما تتعرض لخطر وقوع الحرب بإيقاف السفن الحربية الأجنبية أو السماح لها بالمرور بموجب ما تراه مناسباً لها، كما قام الميثاق بالغاء لجنة



المضايق الدولية وأعاد دفت الحكم للحكومة التركية وأعطتها حق تحصين المضايق (لنشوفسكي، د.ت: 540-541).

وتعززت الصداقة التركية السوفيتية في ١٦ تموز عام ١٩٣٧، عندما زار وزير الخارجية التركي توفيق رشدي أراس موسكو والتقى بوزير الداخلية السوفيتي لا فرينتي بيريا *Lavrenty Beria* لمناقشة أمن الدولتين، وقد تم عقد معاهدة بين الجانبين متعددة الجوانب وخاصة بعد الإرتياح الكبير الذي شعرته تركيا من نتائج مؤتمر مونترو، والذي نص على ضرورة تسليح المضايق وخاصة بعد البيان الذي نشرته الحكومة التركية في (٣١ تموز ١٩٣٧) على كل دول العالم: (بأن تركيا تسعى للحفاظ على أمن العالم وترفض مبدأ التجزئة من أجل تحقيق السلام) (الخراعي، 2016: 90).

وشهدت تركيا في هذه الأثناء وفاة مصطفى كمال أتاتورك وتحديداً ي ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٣٨م، واختير عصمت اينونو رئيساً للجمهورية وأكد بأنه سيكون مخلصاً لأفكار ومبادئ وتعاليم أتاتورك وسيواصل السير على الطريق الذي رسمه (محمد، 2010: 20).

2. المبحث الثاني: الحرب العالمية الثانية واثرها على العلاقات التركية - السوفيتية حتى عام 1945

في خضم قيام الحرب العالمية الثانية والتي جذبت إلى مدارها عشرات الأقطار، وفي هذه الأثناء وصل إلى موسكو وزير الخارجية التركي شكري سراج أوغلو في أيلول عام ١٩٣٩م، لإجراء مفاوضات، وعندها اقترحت الحكومة السوفيتية عقد معاهدة ثنائية حول المساعدة المتبادلة لتحديد بمنطقة البحر الأسود فقط، كما وطالبت أيضاً بضمانات حقيقة أن لإستخدام المضايق من قبل الدولة المعتدية بما يضر الشعب السوفيتي، إلا أن حكومة تركيا قد رفضت هذه المطالبات عندما اتضح للحكومة السوفيتية بأن زيارة اوغلو صهي إلا مناورة هدفها إثارة العداء بينها وبين ألمانيا في خريف ١٩٣٩م (السوفيت، 2007: 236).

وبالمقابل من ذلك فقد أعلنت تركيا حيادها في الحرب، مما دفعها إلى انتهاج سياسة حذرة بشأن المضايق، فلم تسمح للحلفاء بإستخدامها في بادئ الأمر، في إمدادهم لروسيا كون أن السفن التجارية غير المحمية فيها سوف تتعرض للإبادة من قبل دول المحور خاصة وأنها أي تركيا ستمنع مرورها على وجه التأكيد (عبد، 2005: 26-27) مما دفعها ذلك إلى عقد معاهدة عدم الإعتداء مع الروس، كما عقدت مع انجلترا وفرنسا تقضي بمساعدتها إذا هاجمتها دولة أوروبية (بك، د.ت: 253).



حاول الإتحاد السوفيتي في هذه الأثناء تأمين جبهته الجنوبية من جهة المضائق والبحر الأسود، وعندها أبلغ السفير السوفيتي في أنقرة في ١٤ آب ١٩٣٩م وزير الخارجية التركي عن استعداد حكومته للدخول في إتفاقية بينهما تكون سرية (اسماعيل، 2004: 185)، إلا أن توقيع ميثاق مولوتوف - ريبانتروب أي الميثاق السوفيتي - الألماني في آب ١٩٣٩ والذي قسمت بموجبه أوروبا الشرقية بين ألمانيا الهتلرية وروسيا الستالينية قد شكل صدمة كبيرة للحكومة التركية والمتمثلة بحكومة أنقرة (زوركر، 2013: 295)، لكون أن هذا الإتفاق يجعلها تواجه إمكانية الدخول للحرب ضد جارتها الشمالية نتيجة علاقتها مع بريطانيا وفرنسا، وعلى أثر ذلك أرسلت الحكومة التركية إلى موسكو عن طريق وزير خارجيتها في ٢٤ أيلول من العام ذاته مشروع إتفاق ثنائي يتضمن إغلاق البحر الأسود بوجه الملاحة الدولية، إلا أن السوفيت قد طلبوا غلق المضائق التركية بوجه السفن البريطانية والفرنسية لكونها لم ترد تطويق حليفهم ألمانيا من جهة البلقان والبحر الأسود، وحينها رفض الأتراك هذا الطلب كونه يؤدي إلى إدخالها للحرب ضد بريطانيا وفرنسا، وعندها اخفق الطرفان في التوصل إلى عقد أي إتفاق بينهما (اسماعيل، 2004: 185-186).

كما وعقدت تركيا إتفاقية تحالف مع بريطانيا وفرنسا وذلك في تشرين الأول ١٩٣٩م، وفيها تعهدوا بتقديم المعونة والمساعد إلى تركيا في حالة وقوع هجوم عليها من قبل دولة أوربية أخرى، فضلاً عن هذه الإتفاقية قد تضمنت شرطاً مقتضاه الا تضطر تركيا لأي نزاع عسكري ضد الإتحاد السوفيتي، بالمقابل من ذلك فقد انتقد السوفيت هذه الإتفاقية إنتقاداً لاذعاً، كون أن هذا التحالف قد جاء لصالح الحلفاء بمسألة إرسال اساطيلهم إلى البحر الأسود (النعيمي، 2011: 51).

وأن تركيا بإعلانها الحياد لم تكن صادقة وبشكل تام والدليل على ذلك أنها تميل إلى أكثر من طرف فتارة تظهر للولايات المتحدة وحلفائها أنها معهم، وتارة تظهر الموقف نفسه لألمانيا عندما هاجمت ألمانيا الإتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١، إذ أن حيادها لم يمنعها من تحويل البلد إلى حليفة غير متحاربة وتكون بذلك قد خرقت بنود معاهدة مونتر والسماح في ٩ تموز ١٩٤١ لقسم في البوارج والسفن الألمانية والإيطالية عبور المضائق إلى البحر الأسود، ودفعت كل هذه الأحداث البريطانيين إلى عقد تحالف مع الإتحاد السوفيتي في ١٠ تموز ١٩٤١ كرد فعل على التحالف الألماني التركي، وولد ردة فعل من جانب الأتراك الأمر الذي استغله الألمان بالموافقة في ١٢ تموز ١٩٤١ على تجهيز تركيا بكل أنواع الأسلحة وحسب ما متفق بالإتفاق المعقود بين الطرفين سابقاً بعام ١٩٣٩م (نذير، 2014: 106-107).



إن العلاقات التركية السوفيتية بمثل هذه التطورات وما تشهده الساحة الأوروبية في هذه المدة قد أخذت تتغير وبدأت بالتحول إلى عدااء علني وهذا ناتج من الإحتلال الألماني للسوفيت فوقتها طلب السوفيت من الأتراك بدخول الحرب إلى جانب الحلفاء فضلاً عن قيامهم بنشر مقال اتهموا فيه الأتراك في أيلول عام ١٩٤٣م بعنوان (الحرب والطبقة العاملة) بإطالة أمد الحرب عن طريق حماية الجناح الألماني في منطقة البلقان، لذلك أخذت الحكومة التركية بالشعور بالقلق والتوتر من تنامي قوة السوفيت، وقيام رئيس الوزراء التركي بتحذير السفير البريطاني من أن أي نصر سوفيتي سيؤدي إلى خلق حالة من الفوضى في أوروبا كلها (اسماعيل، 2007: 191).

وجرى على أثر ذلك مفاوضات بين الطرفين من أي التركي السوفيتي في ايار ١٩٤٤، إلا أنه لم يتم التوصل لأي نتيجة، عندها ادركت الحكومة السوفيتية بعدم التفاهم مع قادة تركيا، لذلك أقدمت الحكومة السوفيتية على خطوة إلغاء معاهدة الصداقة والحياد المعقودة في عام ١٩٢٥م، وأيضاً اقترحت على تركيا معاهدة جديدة معلنة بأن هذه المعاهدة نتيجة للتغيرات العميقة التي حصلت ولا سيما في سنوات الحرب العالمية الثانية لم تعد تلائم الوضع الجديد وأصبحت تتطلب تحسيناً جدياً، ألا وجاء الرد التركي في ٧ نيسان ١٩٤٥م (بأنها اخذت بالإعتبار رغبة الحكومة السوفيتية بإلغاء هذه المعاهدة واستبدالها بمعاهدة جديدة أخرى أكثر انطباقاً على المصالح المالية لكلا البلدين وتتطوي على تحسينات جديدة) (السوفيت، 2004: 257).

وبذلك دخلت العلاقات بين الطرفين مرحلة جديدة من التأزم، فقد بدا واضحاً بأن السوفيت كانوا يصرون على أربعة شروط من أجل تجديد معاهدة عدم الإعتداء أهمها: إرجاع الأتراك لمدينتي قارص واردهان للسوفيت، ومنح الإتحاد السوفيتي قواعد عسكرية في مضيق البوسفور، والدرنديل، وتعديل بنود معاهدة موننترو المتعلقة بالمضائق وإعادة النظر في تخطيط الحدود بين تركيا وبلغاريا والتحكيم في هذا الشأن لصالح بلغاريا (اسماعيل، 2007: 191).

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية أعلنت الحكومة التركية وعن طريق رئيس وزراءها عصمت اينونو عن إنضمام تركيا للحرب (نذير، 2014: 130)، وذلك قبل ستة أيام من إنتهاء المدة التي حددها المشتركون في مؤتمر يالطا (الصمد، 1983: 435-436)، وعندها صرح عصمت اينونو قائلاً: ((اننا دخلنا الحرب ضد الألمان واليابانيين فقط بناءً على طلب الحلفاء أن ذلك ينطوي حتماً على أهمية ما بالنسبة لهم لذا فإنهم أصروا عليه)) (نذير، 2014: 130).

3. المبحث الثالث: العلاقات الإقتصادية التركية - السوفيتية ١٩٣٩-١٩٢٣م



إن العلاقات التركية السوفيتية خلال هذه المدة لم تقتصر على الجانب السياسي فحسب، وإنما شملت الناحية الاقتصادية، فقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تطوراً ملحوظاً، لحاجة الأتراك الماسة إلى السلع النهائية أي المقصود بها سلع الإستهلاكية وخاصة السوفيتية وأن حاجة الأتراك لهذه السلع نابعة من إنشغالها في حربها ضد قوات الإحتلال الأجنبي، لذلك أخذ السوفيت ببذل الجهود من أجل زيادة صادرات سلعهم إلى تركيا، وعلى هذ فقد بلغت التجارة السوفيتية إلى تركيا مستوى عالي شكل نسبة ٢٥% من مجمل التجارة الخارجية السوفيتية وذلك للمدة من ١٩٢١ - ١٩٢٣م، وتمثلت السلع السوفيتية المصدرة لتركيا بالقمح والسكر والخشب والمنسوجات القطنية والنفط والفحم، بينما السلع التي يستوردها السوفيت من الأتراك فهي الفواكه والتبغ والسجاد وجوز الهند (بهنان، 2007: 14).

أما بالنسبة إلى التبادل التجاري بينهما فقد تمثل بإفتتاح وكالة تجارية سوفيتية في استانبول عام ١٩٢٤م، وأعقبها افتتاح وكالة رسمية تركية - سوفيتية، وكان الهدف منها جذب الرأسمال الأجنبي وجعل الفحم الحجري المتصلب والأسمنت السوفيتي وغيرها من المنتجات متاحة لتصدير إلى الأسواق التركية، وبلغت متجه الصادرات السوفيتية إلى تركيا ٦٠١ مليون ليرة تركية، في حين بلغت إستيرادات الإتحاد السوفيتي من تركيا في العام ذاتها أي عام ١٩٢٥م (٤.٩) مليون ليرة تركية (Vahram, 93: 2019).

وتم عقد أول اتفاقية تجارية بين البلدين في ١١ اذار عام ١٩٢٧، حول التجارة والملاحة، وقد حصلت تركيا بموجبها على نقل أنواع غنية من بضائعها إلى الإتحاد السوفيتي، إلى جانب إمتيازات خاصة في مسائل الضرائب الجمركية ومرور البضائع، ونتيجة لهذه الإتفاقية فقد ازداد حجم التبادل التجاري بينهما من ٩٦٠٦ مليون روبل عام ١٩٢٦ إلى ١٠١٠٩ مليون روبل عام ١٩٢٨ (عتو، 2016: 116).

سرعان ما تعرض التبادل التجاري بين البلدين إلى التدهور والانخفاض نتيجة لقيام الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ - ١٩٣٣م، والتي تركت آثارها على الأتراك حالها حال بقية الدول التي عصفت بها الأزمة، بالرغم من الإتفاقية التي عقدت بين الطرفين عام ١٩٣١م، فقد انخفضت الصادرات السوفيتية إلى تركيا (٧٠٢) مليون ليرة تركية، بينما شهدت استيراداتها من تركيا هي الأخرى إنخفاضاً خلال العام ذاته وصلت إلى (٤٠٦) مليون ليرة تركية (بهنان، 2007: 117)، إلا أن ذلك لم يمنع الطرفان من التوقيع على اتفاقية جديدة في عام ١٩٣٢م، والتي نصت على قيام الإتحاد السوفيتي بتقديم قرض صناعي إلى تركيا قيمته (٨) ملايين دولار لشراء مصانع سوفيتية حديثة على أن يتم تسديد



هذا القرض بالليرة التركية وعلى مدى عشرين عاماً، فضلاً، عن تعهد الحكومة السوفيتية بإستقبال المتخصصين والفنيين الأتراك في مختلف المدارس والمعاهد الفنية السوفيتية (المنوفي، 1971: 116). لم تتوقف العلاقات الإقتصادية بين الدولتين عند هذا الحد وإنما قدم الإتحاد السوفيتي لتركيا في عام ١٩٣٤ مساعدة قدرت قيمتها ثمانية ملايين دولار من أجل الإنفاق على التجهيزات الصناعية، وتسديد قيمتها دون فوائد وعند ذلك ثمن عصمت اينونو رئيس الوزراء التركي هذه المساعدة بقوله: (إن المساعدات الصناعية السوفيتية الهائلة لبلدنا تؤدي إلى تطوير صناعتنا الوطنية، وسوف تبقى هذه المساعدات رمزاً للصداقة الأكيدة بين بلدينا) (النعمي، د.ت: 55)، وعندها شرعت الحكومة التركية بتنفيذ خرائطها الصناعية الأولى بإنشاء معمل للغزل والنسيج في ولاية قيصري اعتماداً على القرض والخبرات الفنية السوفيتية، وأن هذا المعمل سيمول من قبل مصرف سومر بنفقة إنشاء تقدر (٥) مليون ليرة تركية وبمعدل عدد عمال يقدر بـ (١٥٠٠) عامل تدريبوا بالمعامل السوفيتية، وتم إفتتاح هذا المعمل في ١٦ ايلول ١٩٣٥م (بهنان، 2007: 19-20).

كما وتم إبرام إتفاقيين احدهما متعلق بالملاحة والآخر بنظام المدفوعات وذلك في عام ١٩٣٧م، واستأثر الإتحاد السوفيتي في عام ١٩٣٨م نسبة (٦٢) في المائة من صادرات تركيا الصدفية، و (٤٣) بالمائة من صادراتها المائية وكميات من الفواكه ولم يقتصر الأمر هذا عند هذا الحد وإنما قام السوفيت بتزويد تركيا بكميات من المواد الصلبة ومنتجات البترول (المنوفي، 1971: 116)، يتضح من خلال الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك علاقات اقتصادية بين الطرفين بسبب ميل الأتراك الى جانب الألمان والبريطانيين، لذلك يمكن القول أن العلاقات بين الجانبين لم تتخذ صفة واحدة وإنما صفات مختلفة وحسب كل مرحلة تاريخية تمر بها.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. ان العلاقات بين الطرفين لم تكن على وتيرة واحدة فتارة يتخللها العداء والتوتر وهذا ما لاحظناه في بداية العلاقات وخاصة قبل قيام الجمهورية التركية والناج من الأطماع الروسية في الحصول على موطئ قدم في البحر الأسود الواقع تحت سيطرة العثمانيين.



2. شكلت الحرب العالمية الأولى محطة من محطات العلاقة بين الطرفين حينما تعرض العثمانيين إلى الهزيمة وإجبارهم على توقيع هدنة مودرس التي خسر فيها العثمانيين الكثير من مناطقهم لصالح الروس.
3. اتخذت العلاقات بين الجانبين الصفة الودية بعد قيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال اتاتورك هذه الودية التي انعكست على الجانبين من خلال الإتفاقيات التي وقعها الجانبين وكان لها أثراً كبيراً على مجرى الأحداث والتطورات داخل البلاد وخاصة موقف الروس المؤيد للمطالب التركية بمسألة الموصل ضد البريطانيين في مؤتمر لوزان.
4. ان العلاقات السياسية الجيدة القائمة بين البلدين قد انعكست إيجابياً على قيام تعاون وثيق في المجالات الأخرى بالشكل الذي خدم تركيا ومنحها الأساس القوي وخاصة المجال الإقتصادي.
5. وعلى الرغم من عقد إتفاقية التعاون والصداقة بين الجانبين إلا أن هذه الإتفاقية لم تكن كفيلة لضمان الإستقرار في علاقات الأتراك مع السوفيت إذ سرعان ما تعرضت إلى التوتر بعد عقد معاهدة مونتر ومحاولة السوفيت فرض شراكتهم على الأتراك في مسألة الحقائق.
6. وتأسيساً لما تقدم فإن العلاقات بين الجانبين قد دخلت مرحلة جديدة في سنوات الحرب العالمية الثانية والتي شهدت تغير الأتراك في علاقاتها مع السوفيت أي ممكن أن نقول سياسة الصعود على السلم فتارة تقف إلى جانب الروس وتارة إلى جانب الحلفاء بريطانيا وفرنسا وحسب ما تمليه عليها مصلحتها، فضلاً عن علاقتها الكبيرة بالألمان خلال هذه المدة والتي شهدت تطوراً ملحوظاً انعكس على التبادل التجاري كذلك بين الجانبين والذي أثر على علاقتها بجارتها الشمالية الروس، لذلك يمكن القول أن العلاقات بين الجانبين لم تتخذ صفة واحدة وإنما صفات مختلفة وحسب كل مرحلة تاريخية تمر بها.

المصادر

- [1] أوغلو، أحمد داود. (2010). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- [2] بك، محمد رفعت. (د. ت). التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط. د. م: لجنة البنيان العربي.
- [3] بهنان، حنا عزو. (1989). التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩ - ١٩٢٣، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، الآداب.





- [4] بهنان، حنا عزو. (2007). العلاقات التركية - السوفيتية ١٩٢٥ - ١٩٣٥. مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
- [5] تركيا وحلف شمال الاطلسي. (د. م: د. مط، د. ت).
- [6] الجمال، احمد عبد القادر. (1955). من مشكلات الشرق الأوسط. مصر: مكتبة الانجلو المصرية.
- [7] جميل، هبة احمد. (2009). دور مصطفى كمال في تحقيق مشروع استقلال تركيا - ١٩١٨ - ١٩٢٣، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية.
- [8] الجناحي، انتصار زيدان. (2010). العلاقات التركية السوفيتية، ١٩٢٣ - ١٩٢٩. بغداد: دار الكتب والوثائق.
- [9] حاج عنو، مريم ولمياء الشكر. (2016). سياسة كمال اتاتورك من ١٩٢٦ - ١٩٣٨، رسالة ماجستير، جامعة الجبلاني بونعامة، الجزائر.
- [10] الخزاعي، هديل عبيد حسن. (2016). توفيق روشثو اراس حياته ودوره في السياسة الخارجية التركية حتى عام ١٩٤٠م، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية التربية.
- [11] زوركر، اريك. (2013). تاريخ تركيا، الحديث. بيروت: دار المدار الإسلامي.
- [12] السامرائي، أحمد محمود علو. (مجلة 14). مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة. مداد الآداب، الجامعة العراقية.
- [13] عبد، انس يونس. (2005). سياسة تركيا الخارجية إتجاه دول اوربا الغربية ١٩٥٠ - ١٩٦٠، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية التربية.
- [14] الكيالي، عبدالوهاب. (د. ت). موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- [15] لنشوفسكي، جورج. (د. ت). الشرق الأوسط في الشؤون العالمية. ترجمة جعفر الخياط. العراق: دار الكشف، ج ٢.
- [16] مجموعة من الباحثين السوفيت. (2007). تاريخ تركيا المعاصر. ترجمة: هاشم صالح التكريتي. السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر.
- [17] محمد، نديم خليل. (2012). سياسة تركيا الخارجية من 1918-1939. ديالى، جامعة ديالى.
- [18] المنوفي، كمال. (1971). تطور العلاقات السوفيتية التركية السياسية الدولية. القاهرة، العدد ٢٤.



- [19] موقف تركيا من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥. (مجلة 2). جامعة الموصل، كلية التربية الإسلامية.
- [20] النجار، حسين فوزي. (1953). السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- [21] نذير، امين عباس. (2014). العلاقات الأمريكية التركية ١٩٣٩ - ١٩٤٥. بغداد: مكتبة الوان.
- [22] النعيمي، احمد نوري. (2011). العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- [23] ياسين، علاء طه. (2006). عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤ - ١٩٧٣. اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
- [24] Gurel, Berk Can. (2013). 1919-1939 Turkey-USSR Relations. Ted Ankara College Foundation, Turkey.
- [25] Isci, Onur. (2019). Turkey and the Soviet Union During World War II. I.B Tauris, London, U.K.
- [26] The-Matevosyan, Vahram. (2019). Turkey, Kemalism and the Soviet Union. Palgrave Macmillan, Springer Nature, Switzerland.

